



الجزائر تفضل تدهور العلاقات مع إسبانيا للتأكيد على أولوية "الصحراء"

الحدث

● أعلنت الجزائر، يوم الأربعاء 8 يونيو/حزيران 2022، التعليق الفوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا، الموقعة بين البلدين منذ 20 عام، بالإضافة إلى تجميد عمليات التجارة الخارجية للمنتجات والخدمات من وإلى إسبانيا، وفي هذا السياق قالت جمعية البنوك الجزائرية إنها قطعت المدفوعات لإسبانيا مقابل أي سلع غير الغاز الطبيعي، وتأتي هذه الخطوة الجزائرية في أعقاب تجديد رئيس الوزراء الإسباني "بيدرو سانشيز" دعم مدريد مبادرة الحكم الذاتي التي تقترحها المغرب في منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، وكانت إسبانيا قد حولت موقفها المحايد منذ عقود من منطقة الصحراء الغربية، حيث أعلنت في مارس/أذار الماضي دعمها للخطة المغربية تجاه الصحراء الغربية.

التحليل: الجزائر تلجأ لسلاح الغاز في ظل أزمة الطاقة الأوروبية

● تؤكد الخطوة الجزائرية ما أشرنا إليه في عدد سابق من [سياقات](#) حول ترجيح تصاعد التوترات بين الجزائر وإسبانيا والتأثير على صادرات الغاز بين البلدين في المدى القريب، على إثر القرار الإسباني بدعم السيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية، فقد تصاعدت التوترات بين الجانبين في الشهور الماضية، حيث أوقفت الجزائر تصدير الغاز إلى كل من المغرب وإسبانيا عبر خط أنابيب "المغرب العربي-الأوروبي" في أكتوبر 2021، ووجهت الجزائر في شهر إبريل/نيسان الماضي تحذير لإسبانيا بتعليق إمدادات الغاز عبر خط أنابيب "ميدغاز"، إذا تم تحويل الغاز الجزائري إلى المغرب، وجاء التحذير في أعقاب محادثات بين الرباط ومدريد حول مساعدة المغرب على مواجهة النقص المستمر في الغاز من خلال عكس تدفق خط أنابيب "المغرب العربي-الأوروبي".

● تشير المؤشرات إلى أن الجزائر ليست بصد الاستسلام إزاء تغير المواقف العربية والدولية تجاه قضية الصحراء، وأنها ماضية في تبني سياسة حازمة للتأكيد على تمسكها بموقفها

يتبع:

التحليل: الجزائر تلجأ لسلاح الغاز في ظل أزمة الطاقة الأوروبية

ص 02

التاريخي، بما في ذلك استخدام صادرات الغاز كأداة ضغط خاصة على الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يسعى فيه الأخير لتأمين امدادات الغاز البديلة عن الغاز الروسي، كذلك؛ يمكن أن يشير قرار الجزائر إلى التلويح بسلاح الهجرة ضد إسبانيا، حيث تمثل السيطرة على الهجرة غير الشرعية أحد مجالات اتفاقية الصداقة.

● تأتي هذه الإجراءات ضد إسبانيا للتأكيد على هذا النهج الحازم، ولا يعني هذا بالضرورة اتجاه الجزائر لوقف شحنات الغاز إلى إسبانيا بشكل كامل، وإن كان هذا غير مستبعد في ظل التوتر الحالي، فبالرغم من استجابة مدريد لتحذير الجزائر وتأكيدها على عدم إعادة توجيه الغاز الجزائري إلى المغرب؛ لكنّ الجزائر بدأت بالفعل في تخفيض صادراتها من الغاز الطبيعي إلى إسبانيا، وتشير البيانات إلى اضطرابات في واردات الغاز الجزائري إلى إسبانيا في الشهور الماضية، حيث انخفضت حصة الجزائر من إجمالي واردات إسبانيا من الغاز الطبيعي إلى 22% في الربع الأول من العام الجاري، بعد أن بلغت 45% في الربع الأول من العام الماضي.

● ومن المتوقع أن تحول الجزائر جزءاً من صادراتها من الغاز الطبيعي المتجهة إلى إسبانيا نحو إيطاليا عبر خط أنابيب "ترانس ميد"، وتشير [الصفحة](#) التي أبرمتها الجزائر مع إيني الإيطالية في شهر مايو/أيار إلى ترجيح هذا الاحتمال، حيث ستقوم الجزائر بزيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى إيطاليا بمقدار 9 مليار متر مكعب سنويا، ليصل إجمالي صادرات الغاز الجزائري إلى إيطاليا حوالي 30 مليار متر مكعب سنويا، وترتفع حصة الجزائر من إجمالي واردات إيطاليا من الغاز الطبيعي من 30% في 2021 إلى 42% في العام القادم.

● على صعيد علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، قد يمنع الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الجزائري بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، الدول الأوروبية من أن تتخذ نفس مسار إسبانيا الداعم لخطة المغرب للحكم الذاتي للصحراء الغربية، وبناء على ذلك فإن علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي من المرجح أن تظل مستقرة في إطار المصالح المتبادلة بين الجانبين في المدى القريب.

● في المقابل، هدّدت إسبانيا بتعليق اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وهو تهديد يشير إلى طبيعة القيود التي ستحد من قدرة الجزائر على مواصلة الضغط على شركائها الأوروبيين، حيث ستؤدي الإجراءات الجزائرية إلى تعطيل الأعمال التجارية للشركات الجزائرية والإسبانية المنخرطة في تجارتهما المتعددة الأطراف والتي تقدر بمليارات الدولارات. ففي عام 2020، صدرت الجزائر ما قيمته 2.59 مليار دولار من الصادرات، معظمها من الغاز، إلى إسبانيا، وصدرت إسبانيا ما قيمته 2.16 مليار دولار من الصادرات، معظمها الصلب والحديد والمنتجات الورقية والبلاستيك والخدمات، إلى الجزائر، وبدأ المستوردون الجزائريون بالفعل في الشكوى من اضطرابات التجارة بعد إعلان جمعية البنوك الجزائرية.

● وبينما تستخدم الجزائر موقعها كمصدر للغاز الطبيعي لتعزيز أوراق تأثيرها الإقليمية، فإن المغرب في المقابل شرع في خطة بديلة، حيث أعلنت شركة WorleyParsons الإستراتيجية، في أبريل/نيسان الماضي، أنها وقعت عقدا مع المغرب ونيجيريا لإجراء الدراسات الفنية الأولية لخطة أنابيب الغاز الذي سيربط بينهما عن طريق البحر، بينما أعلنت حكومة نيجيريا رسميا، 3 يونيو/ حزيران الجاري، أنها أعطت شركة البترول الوطنية النيجيرية "إن إن بي سي"، الضوء الأخضر لتنفيذ صفقة مد خط أنابيب الغاز إلى إسبانيا عبر المغرب. وهو مشروع سينيهي اعتماد الرباط على كل من الجزائر وإسبانيا، كما أنه يمثل للأخيرة بديلا عن الغاز الجزائري.

